رداً على ارتفاع الأسعار

وزير التموين لـ«الوطن»: لن نتهاون مع التجار الذين يستغلون الظروف الراهنة ونلاحق «الحيتان»

هناء غانم

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أن المشكلة الأوكرانية أثرت في أسعار الزيت في العالم ومن ضمنها سورية بنسبة ٤٠ بالمئة، إلا أن هناك كميات كافية في السوق.

وقال في حديثه لـ«الوطن»: لدينا مصادر بديلة ونقوم بكل ما يلزم لاستمرار تدفق المادة، ولا يوجد ما يدعو إلى القلق، موجهاً بعدم الاكتراث بالأصوات التي تحاول نشر الذعر لتحقيق مكاسب مادية لمصالح شخصية.

وأشار سالم إلى أنه سيتم طرح كميات كافية من مادة الزيت النباتي في صالات السورية للتجارة اعتباراً من اليوم بسعر ٨٥٠٠ ليرة سورية للعبوة الواحدة عبر البطاقة الذكية.

وأوضح سالم أنه سيتم بدءاً من اليوم توزيعها إضافة إلى مادتي السكر والرز كتدخل للسورية للتجارة في ظل احتكار التجار لمادة الزيت، مشيراً إلى أن الوزارة قامت بضبط كميات كبيرة وصلت إلى نحو

٢٠ طناً.

وأشار الوزير إلى أنه تم إجراء مناقصة لاستيراد ٢٥ ألف طن من الزيت بمعدل ٢٥ مليون عبوة سوف تطرح في السورية للتجارة فور وصولها، مؤكداً ملاحقة التجار المحتكرين للمادة بناء على معطيات أكدت قيام بعض التجار باستغلال الظروف الراهنة واحتكار المادة لبيعها بسعر مرتفع.

وحول تحذيرات الوزارة من وجود زيت نباتي مزور يحمل اسم «ليو Lio»، أكد الوزير أن صاحب العلامة التجارية هو من أخبرهم بوجود ماركة مزورة وتم ضبط عينات وإحالتها إلى المخبر وتبين أنها غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية، موضحاً أن دخول المادة تم عن طريق التهريب من تركيا ولبنان، مؤكداً اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق من ارتكب هذه المخالفة، وأن دوريات حماية المستهلك مستمرة بعملها لمصادرة الكميات الموجودة بالأسواق.

وحول ما حدث من ارتفاع أسعار للمواد خلال الفترة الأخيرة قال: إن دوريات حماية المستهلك على مدار الساعة مستمرة بضبط الأسعار وإحالة المخالفين إلى القضاء، مؤكداً أن الوزارة لن تتهاون مع التجار الذين يستغلون الظروف الراهنة وستتم إحالتهم إلى القضاء وبعد الاجتماع مع التجار تم التوصل مع بعض التجار لاتفاق بتخفيض الأسعار وعدم رفع الأسعار.

وأضاف: إن الوزارة لا تستطيع ملاحقة كل المحال التجارية لذلك تمت ملاحقة حيتان الأسواق لضبط كل عمليات الاحتكار.

وعن ارتفاع سعر الكيلو الواحد من مادة البطاطا إلى أكثر من ٣٥٠٠ ليرة سورية، واحتمال وصوله إلى ٥ آلاف ليرة قال إنه سيتم استيراد البطاطا من الخارج هذا العام لأن الأراضي مزروعة حالياً بالعروة التشرينية، ولا توجد كميات كافية بالأسواق لأن الفترة ممتدة بين العروتين للشهر الرابع وتم التعاقد على ٥ آلاف طن ستطرح بالسورية للتجارة و١٢ ألف طن للقطاع الخاص والمهم أن نمنع تصدير البطاطا المنتجة محلياً والمستوردة لأن الطلب عليها كبير من الدول المجاورة.

ارتفاع متسارع للأسعار.. ومواد مفقودة بالأسواق... فأين الخطط الإسعافية للتموين؟!

كنعان لـ«الوطن»: الحل بفتح باب الاستيراد من دون سؤال المستورد عن مصدر القطع الأجنبي

رامز محفوظ

حالة من الارتفاعات غير المسبوقة تشهدها أسعار المواد في الأسواق وخصوصاً الأساسية منها بشكل يومي ومتسارع، في ظل عجز الرقابة التموينية على الحد من ارتفاعها ومنع احتكار المواد.

معظم المواد باتت مفقودة في المحال التجارية وخصوصاً المواد الأساسية مثل السكر والزيت وغيرها إضافة للارتفاع اليومي بأسعارها إضافة إلى مواد أخرى مثل المنظفات والمحارم وفوط الأطفال التي تشهد أسعارها تغيرات وارتفاعات متتالية حتى في اليوم نفسه.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان أن ارتفاع أسعار المواد اليومي والمتسارع في السوق حالياً سببه الرئيسي احتكارها من بعض التجار واستغلال البعض لتطورات الأزمة الأوكرانية لرفع الأسعار، لافتاً إلى عدم وجود أي مبرر لارتفاعها حالياً.

وأشار كنعان إلى أن الحكومة دعت التجار إلى اجتماع لمناقشة موضوع ارتفاع الأسعار، مشيراً إلى أن تطورات الأزمة الأوكرانية أثرت في العالم أجمع ولم تؤثر في سورية فقط، مبيناً وجود عدد من المواد كانت تستورد من أوكرانيا واليوم توقف استيرادها، مشيراً إلى أن الحل لضبط الأسعار وانخفاضها وتوفر المواد خلال الأيام القادمة هو التوجه لاستيراد المواد التي كنا نستوردها من أوكرانيا من دول أخرى إضافة لقيام الحكومة بفتح باب الاستيراد لكل من هو قادر على الاستيراد من دون سؤال المستورد عن مصدر القطع الأجنبي الذي لديه.

وأشار إلى أن الأسعار بشكل عام ارتفعت عالمياً كما ارتفع أسعار النفط والغاز عالمياً التي ارتفعت نتيجة تطورات الأزمة الأوكرانية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل عالمياً.

بدوره أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أنه يجب على المعنيين في الحكومة توضيح أسباب ارتفاع الأسعار الحالية عبر وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن عدم قيام المسؤول بتوضيح الأسباب أدى إلى توجه المواطن لسماع الشائعات وتصديقها.

ولفت إلى أن فقدان بعض المواد وقلتها في السوق سببهما احتكار التجار لهذه المواد، مشيراً إلى أن المواد المفقودة هي من المواد الأساسية والضرورية للمواطن وليست الزيوت فقط إنما البقوليات التي يحتاجها المواطن ويستهلكها بكثرة خلال شهر رمضان، لافتاً إلى أن من يجول البقاليات في دمشق وريفها اليوم لا يجد حتى ليتر زيت واحداً.

الأزعط: الذي يشجع التجار على الاحتكار عدم توفير إجازات الاستيراد لهم

وأشار إلى أن الذي يشجع التجار على احتكار المواد هو عدم توفير إجازات الاستيراد لهم وفي حال توفير إجراءات الاستيراد وقيامهم باستيراد المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن لن يستطيع التاجر أن احتكارها.

وقال: إننا بحاجة إلى خلية أزمة خلال الفترة الحالية لمعالجة الأمور الاقتصادية ومن المفترض أن تكون الخلية تشاركية تضم الجهات المعنية وجهات من المجتمع الأهلي، لافتاً إلى أنه من المفترض أن تشارك جمعية حماية المستهلك مع الجهات المعنية في اتخاذ القرار وأن يؤخذ رأيها لكنها للأسف مهمشة.

وأشار رئيس جمعية حماية المستهلك إلى أن الكثير من الشكاوى تصل إلى الجمعية من المواطنين بخصوص الأسعار وعدم توافر المواد.

وأكد أنه من المفترض على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في مثل الظروف الحالية أن تكون لديها خطط إسعافية لتوفير السلع.

متسائلاً: لماذا لا تقوم السورية للتجارة بالاستيراد بنفسها بدلاً من التجار باعتبار أنها تحصل على قروض وهذا الأمر سيساهم بتحقيق أرباح للمؤسسة وتوفير المواد للمواطنين ويقطع الطريق على بعض التجار للقيام بالاحتكار ورفع الأسعار.

تأثير الحرب الأوكرانية يصل إلى سوق اللحوم السورية والسبب أسعار الأعلاف

عبد المنعم مسعود

يبدو السؤال حول الآلية التي يتبعها اللحامون في باب سريجة في تسعير ما يبيعونه من لحوم في محالهم منطقياً في ظل اعتماد أغلب المحال التي جالت عليها «الوطن» نهاية الأسبوع الماضي في عملية البيع تسعيرة التموين الصادرة في بداية العام الماضي، حيث تبين أن أغلب اللحامين لا يعلمون بصدور تسعيرة جديدة للحوم أواسط الشهر الماضي بل إن بعضهم أكد أنه يبيع وفق هذه التسعيرة على اعتبار أنها نظامية وصادرة عن الجهة المسؤولة عن تحديد أسعارها وهي تموين دمشق، وبالتجوال في السوق لم توجد التسعيرة الجديدة سوى في محلين اثنين من المحال التي تبيع اللحوم في السوق.

ووفقاً لواقع الأسعار في السوق فإنها أبعد بكثير عن أسعار التشرتين الصادرتين سواء العام الماضي أو بداية العام الحالي فقد تراوح سعر كيلوغرام هبرة الغنم الخالية من الدهن بين ٣٥ و٤٠ ألفاً وذلك حسب النوعية ووصل سعر كيلوغرام العصاعيص إلى ٢٠ ألفاً ولكون هذه الأجزاء لم يتم تفصيل أسعارها في النشرات التموينية فقد أصبح سعرها حراً مثلها مثل سعر كيلو سودة الغنم الذي بلغ ٢٥ ألفاً ومماثلها في السعر بيضات الغنم وبيعت القلوب والكلاوي بسعر ١٦ ألفاً للكيلوغرام ووصل سعر النخاع الواحد إلى ٣٥٠٠ ليرة والمقاده ١٢٠٠ ليرة للقطعة وبلغ كيلوغرام الدرن ١٢ ألفاً وراوح سعر رأس الخروف بين ١٤ و٢٠ ألفاً، وبيع كيلوغرام لحم العجل الشقف في صالة السورية للتجارة بسعر ٢٦ ألفاً وهو أقل بثمانمئة ليرة عن سعره في النشرة الجديدة للتموين الخاصة باللحامين في حين بلغ سعر كيلوغرام اللحم الناعم أو المفروم ٢٢ ألفاً والمسوفة ١٥ ألفاً في «السورية» أي أقل من سعرها في النشرة الجديدة بـ٢٢٠٠ ليرة.

وانتشرت في السوق لحوم مفرومة

اختلف اللحامون في تأكيد عائديتها فالبعض يقول عنها إنها لحوم بقر والبعض يقايا لحم العجل والبعض ذهب إلى أنها قد تكون مخلوطة وما يشكك في عائديتها وصول أسعارها إلى ١٢ ألفاً للكيلوغرام.

وبالعودة إلى النشرة التي أصدرتها التموين أواخر الشهر الماضي فقد حددت أسعارها على أساس أن سعر كيلوغرام الخروف الحي هو ١١٥٠٠ ليرة وأن سعره بعد الذبح كاملاً بعظمه مع لية هو ٢١ ألفاً للكيلوغرام محددة سعر كيلوغرام الهبرة مع دهن ٢٥ بالمئة بـ٢٨ ألفاً وسعر المسوفة مع ٥٠ بالمئة دهن هو ٢١ ألفاً وأن سعر اللية هو ١٦٨٠٠ ليرة.

وحددت النشرة سعر كيلوغرام العجل الحي بـ١١ ألفاً والهبرة بحوالي ٢٧ ألفاً والمسوفة بسعر نحو ١٨ ألفاً في حين بلغ سعر هبرة البقر ٢٢٥٠٠ والشرحات أو الموزات ٢٤ ألفاً والمسوفة ١٥٣٠٠ ليرة وارتفع سعر هبرة الجمل ليصل إلى ٢٧ ألفاً.

ورأى عدد من اللحامين الذين استطلعت «الوطن» آراءهم أن اللحوم ستشهد قفزة قادمة في أسعارها معيدين السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة الأوكرانية وانعكاسها على الأعلاف التي أصبحت أسعارها تختلف بين يوم وآخر ارتفاعاً.

الذهب يرتفع إلى ٢٠٠ ألف ليرة للغرام

عالمياً.. أسعار السلع الغذائية ترتفع إلى مستوى قياسي بنسبة تتراوح بين ٣ بالمئة إلى ٨,٥ بالمئة

الوطن

ارتفعت أسعار الذهب في السوق المحلية ٤ آلاف ليرة للغرام عيار ٢١ أمس مع ارتفاع سعر الأونصة عالمياً إلى ١٩٧٤ دولاراً.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصاغة وصنع المجوهرات بدمشق سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٢٠٠ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٩٩٥٠٠ ليرة بينما بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٧١٤٢٩ ليرة وسعر شراء ١٧٠٩٢٩ ليرة.

وشددت الجمعية في بيان لها على صفحتها الرسمية في «فيسبوك» على أن كل سعر غير الصادر عن الجمعية هو سعر وهمي، مؤكدة ضرورة التزام الحرفيين بالتسعيرة الصادرة عن الجمعية، متوعدة أي حرفي يقوم ببيع أو شراء ذهب بسعر مخالف للتسعيرة النظامية بتحمل المساءلة القانونية، وطالبت الجمعية من المواطنين عند شرائهم أي قطعة ذهبية بضرورة الحصول على الفاتورة، وأن يكون موضحاً عليها وزن وعيار القطعة، مع توضيح أجرة الصياغة بشكل علني وأن يكون على الفاتورة ختم الجمعية حصراً.

على صعيد التداولات العالمية، قفز الذهب ليصل إلى ١٩٧٠,٧٠ دولاراً للأونصة. كما ارتفعت الفضة لتصل إلى ٢٥,٧٠ دولاراً للأونصة، وارتفع البلاديوم إلى ٣٠١١,٥٠ دولاراً للأونصة، كما ارتفع البلاتين ليتداول مقابل ١١١٦,٨٠ دولاراً.

نفط

جرى تداول العقود الآجلة للخام العالمي «برنت»، فوق مستوى ١١٨ دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى تبلغه عقود الخام في نحو ١٤ عاماً.

وارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي «غرب تكساس الوسيط» إلى ١١٥,٦٨ دولاراً للبرميل.

وبلغت العقود الآجلة لخام «برنت» بالتعاملات ١١٨,١١ دولاراً للبرميل، وفقاً لبيانات موقع «بلومبرغ».

أسعار الغذاء

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية بلغت مستوى قياسياً في شباط بدفع خصوصاً من الزيوت النباتية في ظل عرض محدود فاقمته الأزمة الروسية- الأوكرانية.

وزاد مؤشر فاو للأسعار الغذائية في شباط بنسبة ٣,٩ بالمئة مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى ١٤٠,٧ نقطة في مقابل ١٣٥,٧ نقطة في كانون الثاني على ما جاء في بيان للمنظمة.

وتجاوز المؤشر الذي يرصد التقلبات الشهرية في الأسعار العالمية لسلة من المنتجات الغذائية الأساسية، مستواه القياسي السابق المسجل في شباط ٢٠١١ والبالغ ١٣٧,٦ نقطة.

وأوضحت المنظمة أن هذه الزيادة «عائدة خصوصاً إلى مؤشر فاو لأسعار الزيوت النباتية الذي ارتفع بنسبة ٨,٥ بالمئة مقارنة بالشهر الماضي، إلى مستوى قياسي بسبب ارتفاع أسعار زيت النخيل والصويا ودوار الشمس».

وارتفعت أسعار المواد الغذائية جراء منتجات مشتقات الحليب التي ارتفع مؤشر فاو الخاص بها «بنسبة ٦,٤ بالمئة بتأثير من عرض أقل من المتوقع في أوروبا الغربية وأوقيانيا فضلاً عن تواصل الطلب على التصدير لاسيما في شمال آسيا والشرق الأوسط».. وارتفعت أسعار الحبوب التي كانت شبه مستقرة في كانون الثاني مجدداً بنسبة ٣ بالمئة في شباط خصوصاً مع ارتفاع سعر الذرة بنسبة ٥,١ بالمئة «بسبب المخاوف المتواصلة بشأن ظروف زراعتها في أميركا الجنوبية وعدم اليقين المتعلق بصادرات الذرة الأوكرانية وارتفاع سعر القمح (+٢,١ بالمئة)».

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

تأثير أزمة أوكرانيا على رغيف العرب؟!

أزمة أوكرانيا مالئة الدنيا وشاغلة البشر.. موضوع فريد يحتل الترند بوسائل التواصل الاجتماعية والميديا في العالم..؟

والعقوبات تتراوح بين حظر على البنوك الروسية لاستعمال نظام السويفت المصرفي؛ مشاكل في مناطق الطيران؛ هجمات إلكترونية على مواقع بروباغندا؛ منع تمثيل الفرق الرياضية الروسية في المنتديات الدولية؛ وحتى رفض قيام البولشوي بحفلاته الأوروبية الشهيرة!

ولكن أشد ما يهمنا الآن: تأثر أسعار النفط والغاز والقمح قبل كل شيء، وما تجره من ارتفاع على جميع السلع والخدمات ببلدنا؛ فمقولة: العالم قرية كونية كبيرة؛ يترجم الآن بالفعل إلى واقع.

بالأذهان صور للناس هناك يفرون من الحرب بأمتعتهم، وبعد وقت قصير من سيناريو استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان وهروب الآلاف من كابول.

حتى قطاع المنسوجات لم يسلم من تداعيات الحرب؛ فهو في حالة تدهور خلال السنوات الماضية، ما أدى إلى انخفاض كبير بأكثر من ٩٠٠٪ في معدلات التوظيف فيه، مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٠.

وواكب ارتفاع أسعار البترول الأزمة، ما سيزيد من ضغوط التضخم العالمي ليس تقصاً في الإنتاج بقدر ما هي شكوك بالاستقرار العالمي اقتصادياً والمحافظة على النمو وتحسن الاقتصاد العالمي بعد أزمة كورونا، الذي أصبح محل شك اليوم. وإلى أي مدى ستؤثر الأزمة على أسعار البترول العالمية؟ هل هناك مقاطعة وحظر؟ وما البديل؟ هل هو العودة للفحم؟ أم للطاقة النووية؟

نعود للنظر بالناحية الغذائية؛ حيث أكدت الدراسات أن أوكرانيا أصبحت (من حيث صادرات جميع أنواع الحبوب) ثاني أكبر مصدّر في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية.

إنها تعتبر لاعبا مهما في سوق الحبوب الدولية، وقد احتلت المركز الثاني من حيث إمداد الشعير، والمركز الرابع بالنسبة للذرة، والمركز الخامس بالنسبة للقمح. ففي عام ٢٠٢٠، تم حصاد ٦٥,٤ مليون طن من الحبوب في أوكرانيا من مساحة ١٥,٣ مليون هكتار، وفي عام ٢٠١٩ بلغ حصاد الحبوب في أوكرانيا ٧٥,١ مليون طن.

إنّ (روسيا وأوكرانيا) تساهمان سنوياً بأكثر من ربع الصادرات العالمية من القمح، أي بنحو ٥٥ مليون طن. وحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية «الفاو» فإن القسم الأكبر منها يتم شحنه لمختلف الوجهات وعلى رأسها الدول العربية التي أضحت بمقدمة دول العالم.

يعكس المخاوف الجدية نقص الإمدادات واستمرار ارتفاع أسعار القمح بنسبة وصلت إلى ٦٥ بالمائة منذ شباط ٢٠٢١. ولن يكون هذا الارتفاع الأخير لأن المخزون العالمي في هذه الفترة يكون ضعيفاً، ما سيقود بشكل أوتوماتيكي لارتفاع التكلفة ومعها أسعار المبيع.

وتتصدر الدول العربية قائمة الدول التي تعتمد إما على روسيا أو على أوكرانيا في توفير القسم الأكبر من احتياجاتها. وقبل أن تصبح روسيا وأوكرانيا الأهم بتصدير الحبوب بأسعار هي الأنسب عالمياً، كانت الدول العربية تعتمد على فرنسا وكندا والولايات المتحدة والأرجنتين ودول أخرى في تأمين وارداتها من القمح والحبوب الأخرى. وتبدو الحاجة ملحة لإعادة طرق أبواب هذه الدول بسرعة (مع اندلاع الحرب في أوكرانيا) من أجل سد أي نقص سيعرقل توفير رغيف الخبز الذي ينبغي أن يكون حاضراً مع وجبات الطعام في العالم العربي. وعدا مشكلة نقص الإمدادات هنالك توقعات بارتفاع الأسعار من ٣٦٠ دولاراً حالياً إلى ٥٠٠ دولار في غضون أسابيع أي المزيد من العجز والتقشف.

أجرى العلماء بحوثاً عن معدل ما يأكله الإنسان العادي طوال حياته، فوجدوا أنه يزدرد ٢٠ طناً من الخبز وحمولة سيارتي شحن كبيرتين من البطاطا، وما يساوي حجم أربعين بقرة من اللحوم. وأربعة أطنان من السكر، وألف كلغ من الملح. ولنتذكر للفاكهة: تخيلوا لو أردنا تقدير حجم ما ازدرده أحد الأثرياء، (١٢٠) دونماً من الكنافة وغيرها من الحلويات، ناهيك عن ٧٨ كم مربعاً من أصابع زينب، وحمولة سفينتين من الزلابيا وأربع بوارج من المعجنات، وبحيرة كاملة من الشوكولاتة. وبمجال اللحوم والشحوم والرز فلن تتحمل سفينة نوح هذه الكميات، وسوف تغرق في الرمال، قبل أن تغرق بالمياه، خلال عمليات التحميل.

خاتماً ليس بيدنا إلا أن نغني مع فيروز: «القمر، بيضوي عالناس- والناس بيتقاتلوا».